

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي

في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

الباحث

أسامة الشفيق طه الشفيق

أ. د. الصادق على محمد حيدر

أ. د. على أحمد الأمين

أ. الاقتصاد بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ. الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى تتبع أثر الإنفاق الحكومي الزراعي على نمو القطاع الزراعي في السودان ومصر وإثيوبيا خلال الفترة من 2005 وحتى 2021م عن طريق دراسة مقارنة لواقع القطاع الزراعي في هذه الدول للوقوف على السياسات المالية، ومن ثم تبين المشاكل وتقديم المقترحات المناسبة، وتلخصت المشكلة في بيان أثر الإنفاق الحكومي مع أثر المزاخمة في النمو الزراعي في الدول الثلاثة، ولهذا الغرض هدفت الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة طردية بين سياسة الإنفاق العام والنمو الزراعي بشرط ضروري، وهو تجنب أثر مزاخمة القطاع الخاص، واتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والوصفي، ومنهج المقارنة.

وتوصلت الدراسة إلى ضعف أثر الإنفاق الحكومي الزراعي في النمو الزراعي في السودان ومصر وإثيوبيا خلال فترة الدراسة، ومزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في الدول الثلاث، والذي يتجلى في ما اتضح من الأثر السلبي الناتج عن إتباع الحكومات لسياسة سد عجز الموازنة العامة بالاستدانة عن طريق التوسع في إصدار الأوراق المالية، مثل شهادات شهامة في السودان مما أدى لإزاحة الاستثمار المباشر بما فيها الاستثمار الزراعي وجعل الاقتصاد أكثر سيولة، مما أفضى لتدهور الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات، ومن ثم تعميق مشكلة القطاع الزراعي .

وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات من شأنها تشجيع الاستثمار المباشر في الصناعة بوصفها أداة مضاعفة الطلب الفعال على المنتجات الزراعية، مما يعني مضاعفة النمو الزراعي وتقليل الاستدانة الحكومية الداخلية لحدها الأدنى لوجود علاقة عكسية بينها والاستثمار المباشر، ولهذا الغرض لابد أن تتم تصفية الأوراق المالية كأداة من أدوات الدين العام في السودان (المُسمّاة شهادات شهامة) نهائياً؛ لأثرها السلبي على الاستثمار المباشر وتعميق ضعف

الهيكل الإنتاجي بالبلاد الذي يجب مراعاة ضعفه ومرونته عند وضع السياسات ومعالجة المشكلات على وفق منهج المرونات، وذلك في المدى الطويل والقصير معاً وعدم الأخذ بإطلاقات النظرية الكينزية في السياسات المالية والنقدية، واتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الجهاز المصرفي السوداني إصلاحاً مؤسسياً باتجاه التركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية كالزراعة والمقادة بالصادر بصفة خاصة.

The Indicator's Direction of Governmental Agricultural Case Study For Sudan Egypt Ethiopia (2005 - 2021)

Abstract :

The aim of this research at study the impact of governmental expenditure on agriculture sector in Sudan Egypt Ethiopia during the period from (2005 - 2021) to explain how this factor work and affect the on agriculture sector in this countries and presenting suitable suggests solving the proplem.

We can sum up the proplem in impact of governmental expenditure on agriculture sector in Sudan Egypt Ethiopia during the period.

For this purpose we aim to test some hypotheses, assumed there apostive relationship between the governmental expenditure and agriculture sector with a necessary stimulate that avoid impact of governmental intervention on spesial sector. The study has followed the historical and descriptive methods In comparable method

The study have shown that there is insignificant impact affecting the agriculture sector by governmental expenditure .

However we have witnessed the negative sides of policies that try to cover the deficit of budget in Sudan by increasing issue of government stocks as Government Musharaka Certificates (shahama) which have decreased the direct investment deeply, in addition the government have increased issue of money extremely(money supply), therefore the Real Gross Domestic Product and local currency have deteriorated profoundly,then we have seen deterioratig of exports and increasing of imports,eventually this policies have caused adeepdeficit onbalance of paymentin Sudan.

The study recommends following encouragement policy for direct investment, therefore firstly draining government stocks as Government Musharaka Certificates (shahama), and get up the effects of all policies in regard to capability and flexibility of productive system when try to solve the problems in short and long term , in the another hand it recommends to reform banking sector for focusing flow of its finance in productive sectors, and create new policies to encourage diversify industrial commodity and manufacture sector which have to guide by exports.

الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

المبحث الأول: الإطار المنهجي

- تمهيد

" إن الإنفاق الاستثمار الحكومي على الزراعة في البنى التحتية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا والتحول الزراعي يعزز من القدرات الإنتاجية الزراعية، ويساعد على جذب الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي، كما أن زيادة الاستثمار الزراعي -الحكومي- تساعد على سد الفجوة التقنية في الزراعة العربية، وبخاصة في "مدخلات الإنتاج ومنها الأسمدة الكيماوية (المرجع اعلاه ، ص 8).

-إقتصادياً توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الحكومي من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى لذا يجب أن يقتصر الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي على البنى التحتية، وابتدأ المشروعات الاستراتيجية على شكل شركات مساهمة عامة بشرط أن تتنازل الحكومة من حصتها تدريجياً للقطاع الخاص.

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث التي يسعى لمعالجتها والإجابة عليها من خلال طرح السؤال التالي:

- ما أثر الإنفاق الحكومي على النمو الزراعي في السودان ومصر وإثيوبيا من (2005-2022 م) ؟

ويتفرع منه السؤال عن أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص نتيجة للعلاقة العكسية بين القطاعين فيما يعرف بأثر

المزاحمة بحسب النظرية الاقتصادية؟ والسؤال عن مدى صحة إطلاقات النظرية الكينزية في الدول ذات الجهاز الإنتاجي

الضعيف هيكلياً، وأثرها على الاستثمار المباشر في الزراعة ؟

2. فرضيات البحث:

يعمل البحث على اختبار الفرضيات الآتية:

وجود علاقة طردية بين سياسة الإنفاق العام، والنمو الزراعي بشرط ضروري هو تجنب أثر

مزاحمة القطاع الخاص.

3. أهداف البحث:

أ- معرفة أثر وطريقة تأثير سياسات الإنفاق العام في الدول الثلاث على النمو الزراعي.

ب- شرح كيفية تصحيح سياسات الإنفاق العام المؤثرة على النمو الزراعي في الدول الثلاث.

4- أهمية البحث:

أولاً : الأهمية العلمية للبحث:

تأتي الأهمية العلمية للبحث من خلال التعريف بالأثر الأساس الذي تقوم به سياسات الإنفاق العام على النمو الزراعي،

ويمكن تلخيصه فيما يلي:

أ- شرح طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الزراعي في الدول الثلاث المختارة.

ب- التعريف بحدود صحة إطلاقات النظرية الكينزية عند وضع السياسات المالية لخصوصية البنية الاقتصادية

الضعيفة هيكلياً- بالدول الأقل نمواً – وعند معالجة المشكلات فيما يلي أثرها على الاستثمار المباشر في القطاع الزراعي

وعلى وفق منهج المرونات.

ت- توضيح الآثار السلبية للتدخل الحكومي لارتباطه بنشاط القطاع الخاص (الزراعي) عن طريق أثر المزاخمة، وشرح الآثار السلبية نتيجة الإفراط في بعض السياسات المالية على معدلات النمو الزراعي تطبيقاً لمفهوم التوازن الاقتصادي.

ثانياً:- الأهمية العملية للبحث:

تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال عنايته بما يلي:

أ- المساهمة في تعريف الجهات ذات الصلة عبر التحليل والمقارنة بأثر سياسات الإنفاق العام المتخذة في الدول الثلاث موضوع الدراسة على النمو الزراعي .

ب - تعريف ذوى الاختصاص بارتباط التدخل الحكومي بتشجيع القطاع الخاص سواء في جذب رؤوس الأموال، وتشجيع البنوك المحلية لتمويل القطاع الزراعي، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في المشروعات الاستراتيجية للمدخلات الزراعية كمصانع الأسمدة مثلاً.

ج- تقديم التحليل المنهجي لذوى الاختصاص بحزم وآليات التصحيح التي يجب ربطها بالتوازن الاقتصادي الكلى عند اتخاذ سياسات معالجة الاختلالات الاقتصادية المزمنة - كعجز الموازنة العامة مثلاً - من جهة، وأثر هذه السياسات على النمو الزراعي من جهة أخرى.

5- منهجية البحث:-

- في الجانب النظري سيعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي؛ لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال الدراسات السابقة، وأما في الجانب العملي سيعتمد على البحث المنهج الإحصائي التحليلي.

6- مصادر جمع البيانات:-

*المصادر الأولية: المقابلات الشخصية، والتقارير غير المنشورة.

*المصادر الثانوية: المراجع والكتب، والرسائل الجامعية، والدوريات العلمية، تقارير المنظمات والبنوك الدولية كالبنك الدولي، وتقارير المنظمات والصناديق المالية الإقليمية، وتقارير بنك السودان المركزي ووزارة المالية السودانية، والتقارير الرسمية الصادرة من الدول الأخرى موضوع الدراسة .

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

1- تناولت دراسة موسى ، الباقر ابراهيم ، (2018) الأثر الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق التنمية الزراعية عن طريق تحليل أدوات السياسة المالية، ومؤشرات التنمية الزراعية (الناتج المحلي والصادرات)، وهدفت الدراسة للوقوف على مدى فعالية أدوات السياسة المالية وجدوى استخدامها في تحقيق التنمية الزراعية في السودان (2000م – 2014م)، وافترضت الدراسة وجود علاقة بين السياسة المالية والتنمية الزراعية؟

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية (طردية) بين الإنفاق على التنمية الزراعية والصادرات الزراعية، وأوصت الدراسة بتمكين السياسة المالية الإيجابية لغرض زيادة الصادرات الزراعية التي تعنى تحقيق المزيد من التنمية الزراعية (موسى ، (2018)، أثر السياسة المالية في تحقيق التنمية الزراعية دراسة تطبيقية في السودان في الفترة (2000م – 2014م)، دراسة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم ، الخرطوم).

2- تناولت دراسة حمد، طلال الجيلي، (2017) السياسة التمويلية وأثرها على أداء القطاع الزراعي في السودان (2004م -2013)، وتمثلت المشكلة في أن السياسة التمويلية المتبعة لا تسمح بممارسة النشاط الزراعي بصورة مثلى، وإن أهم فرض هو أن السياسة التمويلية المتبعة من بنك السودان المركزي لم تسهم في تنمية القطاع الزراعي وتطويره؛ لوجود علاقة معنوية بين السياسة التمويلية الصادرة وهوامش أرباح المربحات، وتكمن الأهمية العملية لهذا البحث في تناوله للسياسات التمويلية، وأثرها على أداء القطاع الزراعي، وهدفت الدراسة إلى تحليل معوقات القطاع الزراعي بجمهورية السودان، وتوضيح أثر المصارف في تمويله وتطويره، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والأساليب الإحصائية (برنامج spss).

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن سياسات البنك المركزي تطبق هامش أرباح مربحات يتراوح ما بين 9% إلى 15% كحد أقصى، وأصبح التمويل عائقاً مضافاً أمام تنمية القطاع الزراعي، وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ضرورة الزام البنوك والمصارف العاملة في جمهورية

السودان بتخصيص نسبة سنوية من استثمارات القطاع الزراعي على أن لا تقل عن نسبة 50% من جملة استثمارات، وتفعيل الائتمان الزراعي في جميع البنوك (حمد، 2017)، أثر السياسات التمويلية على أداء القطاع الزراعي في السودان في الفترة من 2004م -2013م)، رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة امدرمان الإسلامية، معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، الخرطوم).

3- وصفت دراسة محمد ، إيمان رمضان (2017م) التمويل بأنه أحد العناصر الأساسية التي تساعد على أحداث التنمية في القطاعات والأنشطة كافة، وفي قطاع الزراعة لا يقتصر أثر التمويل على تنمية القطاع الزراعي فقط، بل يسهم أيضاً في تنمية المجتمع، وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان، ولا تفي المدخرات الريفية في تمويل المشروعات الزراعية والاستثمارية؛ وذلك يرجع إلى خصائص القطاع الزراعي، والبنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي والذي له ميزة الانتشار الجغرافي داخل الريف المصري، وبالتالي يقوم بأثر مهم في تنمية الإنتاج الزراعي، وهو البنك المتخصص في الإقراض الزراعي حيث يقوم بإقراض الزراع والقيام بالعمليات المصرفية، ونشر الوعي الادخاري المحلي، وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين ومن الجمعيات التعاونية ومن أعضائها من أجل التنمية الاقتصادية الزراعية، والبنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي يتبع كل من وزارة الزراعة والبنك المركزي، وبلغت الاستثمارات القومية حوالي 266.6 مليار جنيه بينما الاستثمارات الزراعية قدرت بحوالي 6.98 مليار جنيه تمثل 2.62% من جملة الاستثمارات القومية خلال عام 2014م مما يعني تدنى الاستثمارات في القطاع الزراعي، ورغم أهمية قطاع الزراعة إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي محدود مقارنة بباقي القطاعات، إذ يسهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14.48% في فترة الدراسة (2000-2014م) مقارنة بنحو 17% للصناعة التحويلية و15% للتجارة، كما انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 19% عام 1981/1982 إلى نحو 13.4% عام 2006/2007م، ثم إلى نحو 14.6% عام 2014م. ويرجع انخفاض مساهمة القطاع إلى محدودية التمويل، وتواضع

الاستثمارات الموجه إليه بالرغم من أهميته وقدرته على خلق فرص العمل، وتنقسم المصادر التمويلية الاستثمارية الموجه لقطاع الزراعة إلى تمويل ذاتي من المزارعين والاستثمارات المحلية والأجنبية، فلابد من التركيز على توفير مصادر تمويلية جديدة، وزيادة قدرة القطاع على المنافسة الدولية عن طريق ملائمة المنتجات الزراعية المحلية للتصدير مع المتطلبات العالمية (محمد ، 2017م)، دور التمويل الزراعي في تضيق الفجوة الغذائية في مصر (2000م-2014م)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الزراعية (اقتصاد زراعي) من جامعة بنها ، جمهورية مصر، منشورة في الإنترنت).

4- أ. د. الرسول، أحمد أبو اليزيد، وآخرون ، (2017م): عملت الورقة البحثية على اختبار فرضية العلاقة بين السياسة المالية والنمو الزراعي، وركزت على دراسة تطور الإنفاق الحكومي وأثره على القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة (1995 م -2015 م). أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية بوجود علاقة سببية متبادلة بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الزراعي، وخلصت الدراسة بالتدليل على أهمية الإنفاق الحكومي الذي له تأثير معنوي على معدل النمو الزراعي في مصر (أ. د الرسول، وآخرون ، (2017م)، أثر الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، ورقة مقدمة من مجموعة من الدكاترة بجامعة الإسكندرية، كلية الزراعة قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية).

5-هدفت دراسة محمد ، عبود (2014) إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اثيوبيا، إذ إن هذه الدراسة أعدت لتوضيح العلاقة التي يمكن الكشف عنها بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وباقي المكونات التي يتجه إليها الإنفاق الحكومي مثل الزراعة والتعليم والصحة والنقل والاتصالات وتنمية الريف والأسكان، وإجمالي الإنفاق الرأسمالي ، وإجمالي الإنفاق الجاري في اثيوبيا، وعملياً هكذا كانت إجابات تساؤلات البحث والتي تمثلت في ما أن الإنفاق على الصحة وإجمالي الإنفاق الرأسمالي كلاهما إيجابي ومعنوي إحصائياً؛ لتفسير نمو

الاقتصاد الاثيوبي، بالرغم من أن الإنفاق على الزراعة والتعليم والصحة والنقل والاتصالات وتنمية الريف والأسكان وإجمالي الإنفاق الجاري إحصائياً غير معنوية (محمد، عبدو، 2014)، أثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في إثيوبيا، ورقة منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، (www.iiste.org).

6-وصفت دراسة زويدي، تلاهون ديزي، (2015م)، الاقتصاد الاثيوبي بأنه يعتمد على الزراعة ووجود مؤسسات تمويلية تحت التطور خاصة في المناطق الريفية، في الجانب النظري، فإن دور الائتمان كأداة لدفع الإنتاجية والرفاهية أمر يطول تبريره، والهدف الأساس لهذه الدراسة الوقوف على وصول الائتمان الزراعي للمناطق الريفية ولأختبار أثر معوقات الائتمان على الإنتاجية الزراعية في إثيوبيا باستخدام مسح للملاك من الريف الأمهري تم جمعه عام 2013م. بعد عمل تعديل من خلال البيانات واعتماد الدراسة على مسح لـ 1082 مالك، فقد وجدت أنها بيانات جيدة لكل المتغيرات المضمنة في الدراسة، وكشفت الدراسة أن 66.17% من الملاك قد أعيقوا من الحصول على التمويل الأمر الذي يظهر كيف أن سوق الائتمان الريفي في إثيوبيا غير كافٍ وبدرجة عالية، باستخدام نموذج انحدار متعدد حاولت الدراسة اظهار أثر السكان ومتغيرات المجتمع الاقتصادية على معوقات الائتمان حالة صغار الملاك وبتزامن الأثر لمعوقات الائتمان على الإنتاجية الزراعية، وفي النهاية لم يغط البحث وجود انتاجية كبيرة ضائعة بسبب أنواع مختلفة من معوقات الائتمان، والأثر التراكمي قدر بـ 17.94% اضافة لدخل الهكتار الواحد لـ 1410.17 اثيوبي كإنتاجية مكتسبة لو كافة أشكال معوقات التمويل كافة تم إنهاؤها، هذا يسمى بالسياسات الجيدة التنسيق للتدخل المصاحب لديناميكية المؤسسات الريفية لتجاوز عنق الزجاجة. (زويدي، تلاهون ديزي، (2015م)، والحصول على الائتمان وأثر معوقات الائتمان على الإنتاجية الزراعية في إثيوبيا: شواهد من مناطق مختارة من الريف الأمهري، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في الاقتصاد من جامعة أديس أبابا، دراسة منشورة بالإنترنت).

مؤشر التوجه الزراعي والإنفاق الحكومي الزراعي دراسة مقارنة للسودان وإثيوبيا ومصر:-

"على الرغم من أهمية الاستثمار الزراعي كأداة محركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي إلا أن الاستثمار في الزراعة يعد منخفضاً في المنطقة العربية مقارنة بالمستثمر في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فوفق مؤشر التوجه الزراعي الذي يقيس نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوماً على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، تعد المنطقة العربية ذات معدل متدنٍ نسبياً؛ إذ بلغت قيمة المؤشر فيها نحو (0.29) و (0.28) عامي 2019م و2020م على التوالي مقارنة بنحو (0.54) و (0.53) عامي 2019م و2020م على المستوى العالمي عام 2020." (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020 ص 8).

"الجدول (1) الاستثمار ومؤشر التوجه الزراعي الحكومي السوداني المبالغ بالمليون جنيه"

السنة	قيمة الزراعة والغابات والثروة الحيوانية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (الجاري)	ج نفقات القطاع العام على الزراعة بالمليون		مؤشر التوجه الزراعي الحكومي	التمويل المصرفي الزراعي للقطاع الخاص
		نفقات الحكومة الجارية	نفقات الحكومة على التنمية		
2005	28.454.7	938		3.3%	4,303
		10.435			
2006	31.190.3	1.112		3.57%	9,993
		14.713			
2007	32.985.5	1.644		4.98%	91,051.9
		17.403			
2008	49.032	1.174		2.39%	1,341.5
		22.725			
2009	44.971	850.2		1.89%	1,941.7

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

			21.025.9		
2,614,95	%2.01	1.094.3		54.465	2010
		4.161.9	24.162.1		

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات وزارة الاستثمار والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادي.

-وصف مؤشر التوجه الزراعي الذي يقيس الإنفاق الحكومي على الزراعة تضاؤلاً واضحاً، ويأتي ذلك في إطار سياسة الخصخصة التي اتبعتها الدولة وعدم الدخول في مشاريع جديدة مملوكة للدولة، وإن كانت سياسة الخصخصة تستدعي هذا الإجراء إلا أن ذلك لا يعني أن لا تبتدر الدولة مشاريع زراعية وحيوانية كبرى ثم تعمل على تصكيكها وبيعها لصالح القطاع الخاص لينمى ذلك أن القطاع الزراعي، وإذ بعد مورداً أساسياً للاقتصاد ومع ارتفاع تكاليفه وانخفاض عائدته نسبياً في السنوات الأولى للتأسيس فعلى الدولة ابتدار المشاريع الزراعية والحيوانية الكبيرة، ثم الانسحاب منها تدريجياً بتصكيكها وبيعها لصالح القطاع الخاص.

الجدول (2) الإنتاج الزراعي ومؤشر التوجه الزراعي الحكومي السودان المبالغ بالمليون جنيه

السنة/القطاع	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	نفقات القطاع العام على الزراعة		مؤشر التوجه الحكومي للاستثمار الزراعي	ج التمويل المصروف في القطاع الخاص
		نفقات الحكومة الجارية	نفقات الحكومة التنموية		
2011	58.221	81		%0.14	2673.86
		28.578.3			

3745.38	0.37%	282		76.262	2012
			26.272		
5302.6	0.22%	202		92.990	2013
			36.178.4		
6907.9	0.37%	537		143.775	2014
			50.371.2		
8572.78	0.54%	880.30		161.599	2015
			54.854.3		
11949.7	1.09%	675		146.931.4	2016
		6795	62.195		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني.

- يلاحظ استمرار عدم التوجه الحكومي للإنفاق على الزراعة كنتيجة لسياسات الخصخصة مع ضعف الإيرادات العامة بعد فقدان النفط.

الجدول (3) الإنتاج الزراعي ومؤشر التوجه الزراعي الحكومي السودان المبالغ بالملليون جنيه

السنة	الزراعة والغابات والثروة الحيوانية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	نفقات القطاع العام على الزراعة		مؤشر التوجه الحكومي للاستثمار الزراعي	ج التمويل المصرفي الزراعي للقطاع الخاص
		م الحكومة الجارية	م الحكومة على التنمية		
2017	184.059.4	698		0.38%	21151.3
			86106		

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

23688	%0.39	1117		289.430.8	2018
			155.796		
36571.9	%0.12	474		394.499.6	2019
			220.758		
69045.49	0.06	463		838.177.2	2020
		5.110	457.778		
256374.2					2021

المصدر: وزارة الاستثمار والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادي .

- يلاحظ استمرار عدم التوجه الحكومي للإنفاق على الزراعة كنتيجة لسياسات الخصخصة مع ضعف الإيرادات العامة بعد فقدان النفط.

- إن حجم الناتج الزراعي المحلي الإجمالي تعبير عن مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع الذي تعد مساهمة الحكومة فيه ليست ذات أثر معنوي بالمرة، ويدلل على ذلك بصورة واضحة عند مقارنته بحجم التمويل المصرفي للقطاع الزراعي بملايين الجنيهات الممنوح للقطاع الخاص.

***مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي الأخرى وأثرها على النمو الزراعي :-**

من المعروف أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تدهور الاستثمار المباشر لهروب رؤوس الاموال وفق النظرية الاقتصادية ، وسوف نستعرض ملخص لأسباب التضخم المرتبطة بعجز الموازنة العامة وآليات سد هذا العجز .

جاء بتقرير بنك السودان المركزي للعرض الاقتصادي والمالي عن العام 2020 م : "ارتفع متوسط معدل التضخم السنوي إلى 163.3 % بنهاية العام 2020 بانحراف قدره 133.3 % عن المستهدف البالغ 30 % فيما بلغ معدل التضخم 269.3 %

بنهاية ديسمبر 2020م، ويُعزى ذلك بصورة أساسية للزيادة في نمو عرض النقود نتيجة لارتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة من البنك المركزي وارتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص، فضلاً عن آثار رفع الدعم عن الوقود وتقلبات سعر صرف السوق الموازي وانخفاض المعروض من السلع والخدمات لتدني الإنتاج الحقيقي بسبب انتشار جائحة كورونا، بجانب أسباب هيكلية أخرى أسهمت في زيادة أسعار السلع والخدمات " (بنك السودان المركزي ، 2020م، ص24).

(بلغ معدل التضخم 72.9% بنهاية ديسمبر 2018م فيما بلغ المتوسط السنوي 63.3% بنهاية 2018م مقارنة بالمستهدف 19.5% وذلك بسبب زيادة النمو في عرض النقود والذي يعزى بصورة أساسية لارتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة، فضلاً عن لارتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص وتحريك سعر الصرف)، (بنك السودان المركزي ، 2018، ص38).

" بلغ معدل التضخم الكلي 25.2% بنهاية العام 2017م ، فيما بلغ المتوسط السنوي 32.4% مقارنة بالمستهدف 17% ، ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو في عرض النقود إلى 68.4% بسبب التمويل بالعجز...". (أهـ (2017م ، ص 32)

"من أهم أسباب التوسع النقدي خلال عام 2017م ارتفاع التمويل الممنوح من بنك السودان المركزي للحكومة المركزية، والتمويل الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص..." (بنك السودان المركزي ، 2017م ، ص 50)

واستمرت الزيادة في عرض النقود " ارتفع عرض النقود بما في ذلك شبه النقود من 430.786 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2018 إلى 493059 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2019م بمعدل 14.5%....". (بنك السودان المركزي ، يناير- مارس 2019م ص 7)

-مما انعكس على قيمة العملة المحلية فقد جاء بتقرير العرض الاقتصادي والمالي لبنك السودان المركزي " ارتفع متوسط سعر صرف الدولار إلى 18 جنيه سوداني بنهاية مارس 2018م مقارنة ب 7.02 جنيه بنهاية ديسمبر 2017م..." (يناير - مارس 2018م، ص 1)

"سجل متوسط سعر صرف الدولار 47.62 جنيه سوداني بنهاية مارس 2019م مقارنة ب 47.62 جنيه مقارنة بنهاية ديسمبر 2018م ومقارنة ب 18 جنيه بنهاية مارس 2018". (بنك السودان المركزي ، يناير- مارس 2019م ص6).

" ارتفع إجمالي الإيرادات العامة الفعلية من 77054 مليون جنيه في عام 2017م إلى 124946 مليون جنيه في عام 2018م بمعدل 62.2% ، وكذلك ارتفعت المصروفات العامة الفعلية من 91.368 مليون جنيه عام 2017م إلى 162.792 مليون

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

جنيه عام 2018م بمعدل 78.2%، تم تمويل العجز الكلي في عام 2018م البالغ 37846 مليون جنيه من المصادر الداخلية والخارجية..". (بنك السودان المركزي ، أبريل يونيو 2019م ص 6).

-الافراط في إصدار الأوراق المالية لسد عجز الموازنة العامة يؤدي لتدهور الاستثمار المباشر بما فيها الاستثمار الزراعي على وفق النظرية الاقتصادية وسوف نستعرض فيما يلي ما يتصل بهذه الحقيقة :-

وجاء بالتقرير السنوي لبنك السودان عن العام 2012م ما يفيد أن هذه الاستدانة مستمرة منذ سنين باتجاه التوسع في إصدار الأوراق المالية الحكومية فقد ورد بهذا التقرير: "إلا أن أداء الموازنة قد واجهته العديد من التحديات أهمها الضغوط التضخمية وانخفاض الموارد المالية نسبة للظروف السياسية غير المواتية مما أثر سلباً على الأداء المالي للموازنة، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى عجز كلي للموازنة قدره 7653.4 مليون جنيه بنهاية العام 2012م، وقد تم تمويل هذا من مصادر محلية (صكوك، وشهادات، واستدانة من البنك المركزي) ومصادر خارجية "أ.هـ (2012 ، ص 2). "، وبلغت نسبة مساهمة الأوراق المالية (شهادات شهامة + صكوك الاستثمار الحكومية) 31.5% من إجمالي تمويل العجز في عام 2012 " (بنك السودان المركزي ، 2012م ، ص 113).

- "بلغ العجز الكلي للموازنة 6.456.5 مليون جنيه في عام 2013م مقارنة بعجز قدره 7.653.4 مليون جنيه في عام 2012م ... وتمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وبلغ إجمالي مساهمة الأوراق المالية (شهادة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 19.1% من إجمالي تمويل العجز.."(بنك السودان المركزي ، 2013م ، ص 113).

- "بلغ العجز الكلي للموازنة 4.416.9 مليون جنيه في عام 2014م، وقد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وبلغ إجمالي مساهمة الأوراق المالية (شهادة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 40% من إجمالي تمويل العجز من المصادر الداخلية البالغ 80% من إجمالي تمويل العجز..." (بنك السودان المركزي، 2014م ، ص 111).

- "بلغ العجز الكلي للموازنة 6.976.4 مليون جنيه في عام 2015م، وقد تمت مقابلته من مصادر التمويل الداخلية والخارجية ... وبلغ إجمالي مساهمة الأوراق المالية (شهادة + صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) نسبة 37% لشهادة + 1% ل (صرح) من إجمالي تمويل العجز..." (بنك السودان المركزي ، 2015 ، ص 111-112).

جاء بالتقرير السنوي لبنك السودان للعام 2017م "ارتفع العجز الكلي للموازنة في عام 2017م بمعدل 31% من 10918 مليون جنيه في عام 2016م إلى 14314 مليون جنيه، وقد تم تمويله من المصادر الداخلية بنسبة 108% والخارجية بنسبة

3% ... تشمل مصادر التمويل الداخلي شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) وسندات إطفاء الدين والضمانات والمتأخرات" (2017م ، ص 131)

- (وفي العام 2017م مثلت شهادات (شهادة) وحدها نسبة 23% بالإضافة لـ 1% لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) من إجمالي المصادر الداخلية لتمويل العجز البالغ 90% من إجمالي تمويل العجز مقارنة بـ 19% عام 2016م لشهادات شهادة بالإضافة لـ 2% لصكوك الاستثمار الحكومية (صرح)) (بنك السودان المركزي ، 2017م ، ص 129).

(ارتفع عجز الموازنة الكلية في عام 2018م من 14.314 مليون جنيه في عام 2017م إلى 37.846 مليون جنيه في عام 2018م بمعدل زيادة 164% - بسبب تزايد الإنفاقات العامة الجارية بمعدل 81% -، وقد تم تمويله من المصادر الداخلية بنسبة 91% والخارجية بنسبة 9%، وكانت أحد أدوات الدين الداخلي شهادات شهادة + صكوك الاستثمار الحكومية التي انخفضت مساهمتها إلى 9% عام 2018م بدلاً عن 23% عام 2017م)، (بنك السودان المركزي ، 2018 ، ص 156- 158).

- الخلاصة إن حشد موارد القطاع الخاص عبر شهادات شهادة - ذات العائد المرتفع - أدى إلى تناقص الاستثمار المباشر في السودان باطراد ولسنون طويلة مما أدى إلى تحول الاقتصاد السوداني هيكلياً لاقتصاد نقدي (غير منتج) مسنود بعائدات النفط فقط فانهار الاقتصاد السوداني مع فقدان النفط بانفصال جنوب السودان وفيما يلي مزيد بيان .

الجدول (4) نصيب الزراعة من التمويل المصرفي للقطاع الخاص وشهادات شهادة بملايين

الجنيهاً

السنة	إجمالي شهادات شهادة (1)	تمويل الشركات والصناديق لشهادة (2)	إجمالي تمويل المصارف لشهادة (3)	جملة رصيد التمويل المصرفي المباشر بالمحلى (4)	تمويل المصارف لشهادة من ج المكون المحلى (%)	جملة رصيد تمويل المصارف للزراعة بالمنحلى (5)	نسبة تمويل المصارف للزراعة منسوبا لمجموع (4+3) %
2012	13025.9	3643.6	5909.5	24815	23.8	3673.48	12%

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

2013	14131.3	3172	6090	32631.8	18.7	5229.4	13.5%
2014	15773	4340.1	6542.8	40005.7	16.4	6698	14%
2015	18446	5439.7	9184.9	50019.9	18.4	8401	14%
2016	20555.21	6363.07	9801.13	64197.5	15.3	11830	16%
2017	23831.4	7188.8	11708.3	99588.9	11.8	21011	18.9%
2018	26842	8580.7	16039.4	146534.7	11	19634.9	12%
2019	30842.3	11116.5	17580.9	203102.35	8.7	32865	14.9%
2020	34783	14192.3	18535.9	355131.5	5	68652.59	18%
2021				990.165.87		254526.6	

-المصدر: الباحث من تقارير بنك السودان المركزي.

- في جانب الحكومة تزايد إجمالي شهامة، وفي جانب المصارف تزايدت كمبالغ وإن تناقصت كنسبة منسوبة لإجمالي التمويل الممنوح ومع ذلك تعتبر نسب كبيرة، علماً بأن العائد على شهادات شهامة بمتوسط 18% إلى 17% في السنة.

”وارتفع رصيد تمويل الشهادات من 2717.1 مليون جنيه بنهاية عام 2011 إلى 3375.1 مليون ج بنهاية عام 2012 بمعدل 52% ونسبة مساهمة بلغت 6.9% من إجمالي الزيادة في عرض النقود عام 2012 “(بنك السودان المركزي، 2012، ص41).”وارتفع صافي شراء الشهادات من 3375.1 مليون ج بنهاية عام 2012م إلى 4797.9 مليون ج بنهاية عام 2013م بمعدل 42.1% ونسبة مساهمة بلغت 18.3% من إجمالي الزيادة في عرض النقود في عام 2013م نتيجة لزيادة طرح الأوراق المالية من وزارة المالية، وتسييل الأوراق لمعالجة كمشاكل السيولة لدى المصارف “(بنك السودان المركزي، 2013، ص47)، والجدول أعلاه يوضح معدلات زيادة إصدار شهادات شهامة في الأعوام التالية للعام 2011م مع عدم زيادة حقيقية في إجمالي التمويل المصرفي للقطاعات الأخرى حتى العام 2018م الأمر الذي يؤكد أن شهامة أصبحت أداة لاستدانة الحكومة من الجهاز المصرفي لسد عجز الموازنة وليست أداة لجذب المدخرات للتنمية وخفض التضخم .

فتفاقت التزامات الحكومة بما فيها تزايد إصدار شهامة واستمرت إزاحة الاستثمار المباشر ومع تزايد الإصدار النقدي لمقابلة الالتزامات المختلفة للحكومة تفاقم التضخم، والعجز معا فتدهورت قيمة الجنيه السوداني وهربت رؤوس الأموال

منه إلى العملات الأخرى ووقعت الأزمة الأخيرة. ولئن كان إصدار شهادات شهامة لا يتصدر مسببات التوسع في الإصدار النقدي كفروقات مشتريات الذهب بسعر السوق الموازي وتخصيص عائداته بالسعر الرسمي لاستيراد السلع الأساسية، فضلاً عن باقي التزامات ومديونيات الحكومة فإن مشكلة التوسع في الإصدار النقدي نفسها أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية جداً أعاققت التنمية وسارعت من وتيرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج لتدهور قيمة الجنيه فضعف الاستثمار المباشر وتدنّت الصادرات وتزايدت الواردات، مما عمق الاختلال بميزان المدفوعات، فتكمن مشكلة شهامة في كونها تحولت من أداة لامتنعاص السيولة الزائدة في الاقتصاد وتوجيه الموارد نحو التنمية الحقيقية من خلال مشاريع استراتيجية إلى أداة من أدوات سد عجز الموازنة العامة. وساهمت في زيادة توسع الحكومة في الإصدار النقدي لسداد عوائد هذه الشهادات، ومن ثم أخذت دائرة الدين الخبيث في الاتساع مع شح موارد الخزينة العامة، وهكذا أضحت شهامة دين متفاقم لم تستطع الحكومة الانفكاك منه بتصفية أصله لكل من يريد من الجهات الاعتبارية الكبرى لضخامة أرصدها من شهادة مع وصول الحكومة إلى درجة الإفلاس، واكتفت بسداد أسعى لعوائدها حتى يتم تدوير أصل الشهادات من جديد، نعم بدأ معدل التمويل المصرفي المباشر يتصاعد بوتيرة ملحوظة ابتداء من العام 2018م نال منه القطاع الزراعي نصيباً لا بأس به بزيادة واضحة عام 2020م إلى 18 % من إجمالي التمويل المصرفي المحلي لشهادة والقطاعات المباشرة الأخرى.

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

السياسات المالية والزراعة في مصر:-

الجدول (5) مساهمة القطاع الزراعي والإنفاق الحكومي على الزراعة:-

المبالغ بالمليون جنيه مصري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة	نسبة مساهمة القطاع العام %	الناتج المحلي الزراعي	معدل نمو الزراعي %	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي %	إجمالي الإنفاق الحكومي	مساهمة الحكومة في الناتج الزراعي	مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
2005	٣٩٨٥٢٨,٠	32.8	٦٤.٨٨,٠	٣,٦	16.1	١٧.٨٩.٠	٤٩,٠	0.08
2006	٤٢٦١٤٩,٩	33.3	٦٦١٧٠,٠	3.25	15.6	٢٢.٢١٧	٥٠,٧	0.08
2007	٤٥٦١٩٤,٠	37.5	٦٨٦.٥,٣	3.7	15	٢٤٤.١٨	١٨,٨	0.03
2008	٧٦١٣٩٨,٢	37	١.٣٢٩٩,١	٣,٣	13.57	٣.٥٧٩٥	١٩,٦	0.02
2009	٧٩٦٨٤٩,٣	37.8	١.٦٥٧٤,٢	٣,٢	13.4	٣٥٦٩٤٤	٢٠,٢	0.02
2010	٨٣٧٧٤١,٣	37	١١.٢٧٧,١	3.5	13.16	٣٩٦٧٦٨	٢١,١	0.02
2011	٨٥٣٩٧٠,٢	37	١١٣٢٧٨,٨	٢,٧	13.3	٤٤.٤١.٠	٢١,٩	0.02
2012	١٥.٨٥٢٧,١	37	١١٦٥٨٥,٨	٢,٩	13.35	٥١٦٤٢٢	٣٩,١	0.03
2013	١٥٣٩٥٩٤,٨	38.6	٢٢٤٨١٠,٦	٣,٠	14.6	٦٤٤.٨.٠	٤١,٢	0.02
2014	١٥٧١٦٤٧,٧	38	٢٣١٦٤٩,٥	٣,٠	14.7	٧٥٩٨٤٧	٤٣,٧	0.02
2015	١٨٦٣١٦٨,٧	34	٢.٦٤٥١,١	٣,٠	11.08	٨.٥٩٢٩	١٤٩,٧	0.07
2016	١٩.٥٢.٠,٠	33.7	٢١٢٨٤٤,٦	٣,١	11.17	٨١٧٨٤٤	١٥٧,٣	0.07
2017	٣٤.٩٥.٣,٧	31	٣٩٨٥٣٩,٤	٣,٠	11.69	١١١٦٩٨٥	٢٨٧,٠	0.07

0.07	٣٠.٢,٤	١٣٣٥٩٨٠	11.45	٣,١	٤١٠.٩٥٣,٧	30.9	٣٥٨٨٤٤٢,٥	2018
0.07	٣١٧,٤	١٥٠.٥١٨٧	11.2	٣,٣	٤٢٤٧٠.٨,٢	44.7	٣٧٨٣٧٨٩,٧	2019
0.08	٣٢٩,٧	١٥٨٠.٩٣٤	11.3	٣,٣	438725.7	31.3	3879424.6	2020
								2021

-مصدر البيانات التقارير السنوية للبنك المركزي المصري الذي اتخذ سنة أساساً جديدة هي 2007/2006 ابتداءً من تقرير 2008م ومرة أخرى سنة أساس جديدة هي 2012/2011 سنة أساس ابتداءً من 2013م ، ومرة أخرى سنة أساس جديدة 2017/2016 ابتداءً من تقرير 2018م .

-يلاحظ أن القطاع العام المصري يشكل نسبة مقدرة من الناتج المحلي الإجمالي، مع ضعف مساهمة القطاع العام بالرغم من ضخامته في القطاع الزراعي، وبتتبع التفاصيل بتقارير البنك المركزي المصري اتضح أن مساهمة القطاع العام المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي تأتي من قطاع استخراج النفط والغاز، مما لا يثبت فعالية القطاع العام كفلسفة؛ لأن قطاع النفط والغاز قطاع نقدي بطبيعته، علماً بأنه ومن الجدول تتضح مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقدرة متوسطها حوالي 12.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومصدرها القطاع الخاص .

- كما يتضح من الجدول ضعف معدلات النمو الزراعي المصري الذي يتجه نحو التناقص، مع ضعف التوجه الزراعي الحكومي، الأمر الذي يشكل مهدداً للاقتصاد المصري في ظل مهددات تناقص مياه النيل لأغراض الري والاستصلاح الزراعي بعد إنشاء سد النهضة.

-فضلاً عن ذلك مشكلة كفاية التمويل أحد المعوقات التي ناقشتها بعض الدراسات المصرية المتخصصة منها ورقة علمية بعنوان الآثار الاقتصادية للتمويل الزراعي على الفجوة القمحية في مصر، وتوصلت لبعض النتائج في الاقتباس الآتي:

”وتوصلت النتائج بخصوص بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى عدم وجود كفاية تمويلية للزراعة وبسعر فائدة مناسب، انخفاض التمويل الذاتي لدى المزارعين انخفاض قيمة المساحات المغطاة بالقروض الزراعية بالنسبة لإجمالي مساحة التركيب المحصولي، وأوصت الدراسة بضرورة توفير القروض للمزارعين مع تخفيض سعر الفائدة وتيسير شروط التمويل

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

Online <http://annagricmoshj.com> 2 ص. آخرون (2016)، الششتاوى، وآخرون (2016)، ص2

(.

وعن أثر الإنفاق الحكومي على النمو الزراعي وكفاية التمويل الزراعي من ورقة علمية بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر:

” أن إجمالي الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي يؤثر أو يسبب القروض الزراعية خلال فترة الدراسة، وإن إجمالي الناتج المحلي الزراعي يؤثر أو يسبب القروض الزراعية خلال فترة الدراسة، وإن هنالك دلالة معنوية لوجود علاقة سببية متبادلة بين إجمالي الإنفاق الحكومي الزراعي وإجمالي الناتج المحلي الزراعي، وخلصت الدراسة بالتدليل على أهمية الإنفاق الحكومي الذي له تأثير معنوي على معدل النمو الزراعي في مصر. (أ. د. الرسول، وآخرون ، (2017م) ص2).

السياسات المالية والزراعة في إثيوبيا:-

الجدول (6) الإنتاج الزراعي في إثيوبيا ومؤشر التوجه الحكومي الزراعي:-

المبالغ بالمليون Birr

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري بالمليون دولار	الناتج المحلي الزراعي الجاري بالمليون birr	م نمو الحقيقي الزراعي	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الحقيقي %	إجمالي الإنفاق الحكومي بالمليون birr	الإنفاق الحكومي على الزراعة بالمليون birr	نصيب الزراعة من الإنفاق الحكومي %	مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
2005	12,184.2	6323.6	13.3	51.9	24,803	726.8	2.9	0.6
2006	15,013.7	7732.1	10.7	51.5	29,325	1371.1	4.7	0.9
2007	19,362.7	9778.2	9.6	50.5	35,607	1565.4	4.4	1.0
2008	26,605.6	12983.5	7.4	48.8	46,915	1813.6	3.9	1.1

0.9	2.8	1606.2	57,775	47.3	6.7	15073.4	31,867.6	2009
0.8	2.1	1481.8	71,334.79	46.13	7.8	13568.3	29,413.11	2010
1.1	2.5	2369.5	93,831	44.37	9.2	14179.4	31,957.1	2011
2.5	4.5	5600.7	124,416.72	43.1	5.6	18668.4	43,314.2	2012
2.6	4.0	6222.2	153,929	42	7.1	19918.3	47,424.6	2013
2.3	3.1	5814.9	185,471.78	40.2	5.6	22362.5	55,628.0	2014
2.5	2.9	6753.3	230,521.18	39.6	6.4	25571.8	64,575.2	2015
1.4	2.7	7352.8	272,930.09	37.5	2.3	27861.4	74,297.0	2016
1.3	2.2	7365.7	329,286.84	36.3	6.7	29678.9	81,760.0	2017
1.2	2.0	7148.9	354,205.32	34.9	3.5	29440.2	84,356.0	2018
1.8	2.8	11409.0	413,105.72	33.3	3.8	32003.6	96,107.0	2019
1.70	2.3	11187.5	480,143.2	32.7	4.3	31385.2	95,979.16	2020
								2021

المصدر : التقارير السنوية للبنك الفدرالي الاثيوبي .

-بمقارنة نسبة مساهمة الحكومة الاثيوبية في الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي نجدها مرتفعة مقارنة بالسودان ومصر: ويرجع ذلك للسبب الأول المتمثل في ان اثيوبيا كانت تتبنى النظام الاشتراكي، لذا تظهر في بداية الجدول بنسب مرتفعة فهي في حالة تحول إلى النظام الرأسمالي الحر، وثانياً يلاحظ أن هناك ارتفاعاً واضحاً للمساهمة الحكومية الاثيوبية في القطاع الزراعي ابتداءً من العام 2012م وما بعده، ويرجع ذلك للإنفاق لإنشاء سد النهضة، ثم بدأت صادرات إثيوبيا من الكهرباء تظهر ابتداءً من العام 2013م بمبلغ 34.6 مليون دولار، وبلغت ذروتها عام 2018م بمبلغ 80.5 مليون دولار لتهدأ إلى 66.4 مليون دولار عام 2020م.

-هناك قفزة في الإنتاج الزراعي بدت واضحة ابتداءً من العام 2016م تضاعف فيها الإنتاج الزراعي الاثيوبي إلى نحو 100% بسبب إنجاز مصدر طاقة رخيص للزراعة ألا وهو سد النهضة.

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إثيوبيا ما بين 52% منذ العام 2005 إلى 43% عام 2012م، ثم شهدت تراجعاً تدريجياً منذ العام 2013م حتى بلغت 33% عام 2020م كنسبة بسبب مزاحمة قطاعات أخرى؛ لأن الزراعة قد تضاعفت مساهمتها كمبالغ بنسبة 100% منذ العام 2016م بسبب سد النهضة .

-قبل إنشاء سد النهضة – كما هو موضح أعلاه - فإن الجدول يعكس ضعف الإنفاق الحكومي الإثيوبي جلياً على الزراعة الأمر الذي تؤكد دراسة إثيوبية عام 2014م (محمد، عبدو ، 2014 ، ص 9 ، www.iiste.org).

-وبحسب الجدول أعلاه لازال الإنفاق الحكومي الإثيوبي على الزراعة متزايداً كمبالغ بسبب سد النهضة، ولكن بنسب أقل للفراغ من الأعمال الرئيسة للسد.

الجدول (7) التمويل المصرفي الإثيوبي للقطاع الزراعي المبالغ بالملليون birr

السنة	جملة التمويل المصرفي الإثيوبي	التمويل المصرفي الإثيوبي للزراعة	نصيب الزراعة الإثيوبية من التمويل %	نسبة تمويل المصارف السودانية للزراعة من جملة التمويل المصرفي	نصيب القطاع العام الإثيوبي من التمويل المصرفي
2005	29026.6	2018.2	7.0%	6%	10452.80
2006	39631.2	3418	8.6%	9%	15897.50
2007\	44242.2	4203.01	9.5%	9%	16478.00
2008	48241.8	5596.05	11.6%	9%	15634.60
2009	51633.5	6009.7	11.6%	11%	13799.60
2010	62292.2	5720.8	9.2%	13%	16135.20
2011	77,690.50	10,575.30	13.6%	12%	17407.00

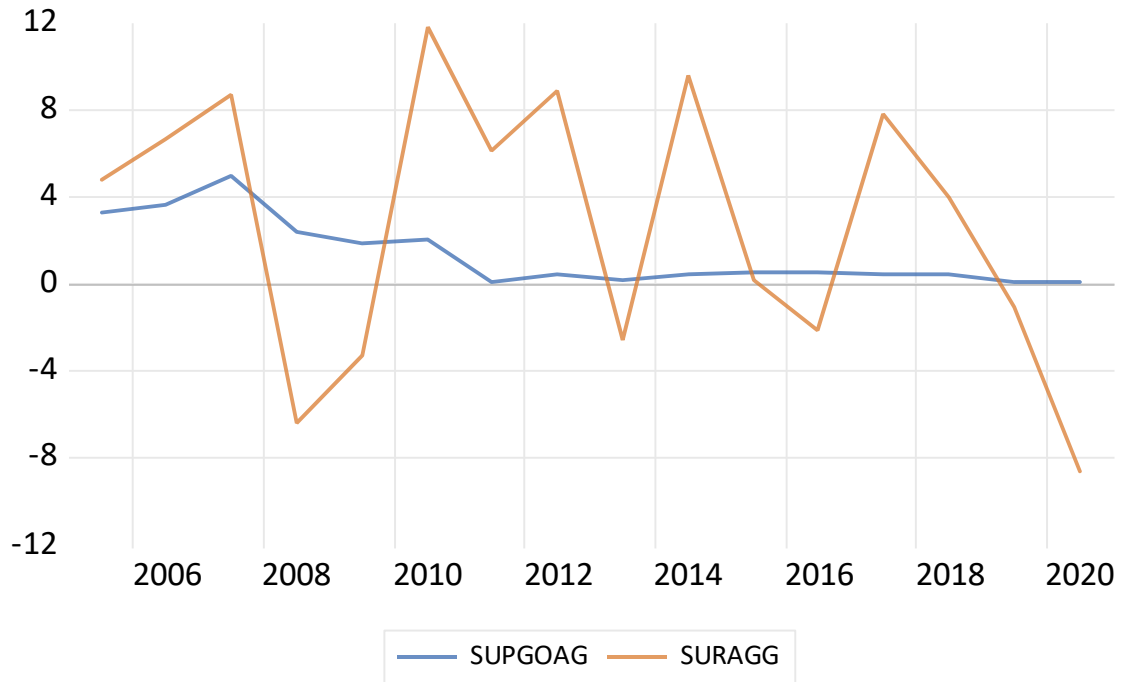
39956.50	%12	%14.0	17,165.60	122,462.10	2012
56257.60	%13.5	%11.1	16,723.40	151203.9	2013
66671.00	%14	%8.7	15815	181327.4	2014
84242.90	%14	%8.0	18579.8	231769.5	2015
101147.20	%16	%7.3	20,377.50	280,319.0	2016
134365.40	%18.9	%5.5	20,041.80	365,601.20	2017
164,491.00	%12	%4.3	19,511.80	448,954.00	2018
479878.70	%14.9	%2.4	20,387.10	857511.1	2019
547616.60	%18	%2	21,087.30	1032203	2020
					2021

المصدر: التقارير السنوية للبنك الفدرالي الاثيوبي .

- يعكس الجدول أعلاه تساوى نسب التمويل المصرفي الأثيوبي للزراعة مع السودان حتى العام 2013م حيث كانت إثيوبيا قد شرعت في سد النهضة وشهدت تلك الفترة تدفق التمويل له، ثم بدأ التمويل المصرفي الأثيوبي للقطاع الزراعي يتناقص كنسبة مقارنة بالتمويل المصرفي السوداني للزراعة، حيث يوجد في السودان بنوك متخصصة في التمويل الزراعي، وهي مرتبطة بدرجة تطور القطاع الخاص في السودان أكبر من القطاع الخاص الأثيوبي، الأمر الذي تؤكدته دراسة إثيوبية بعنوان الحصول على الائتمان وأثر معوقات الائتمان على الإنتاجية الزراعية في إثيوبيا.

أولاً: السودان :رسم بياني (1) عن علاقة الإنفاق الحكومي الزراعي والنمو الزراعي بالسودان

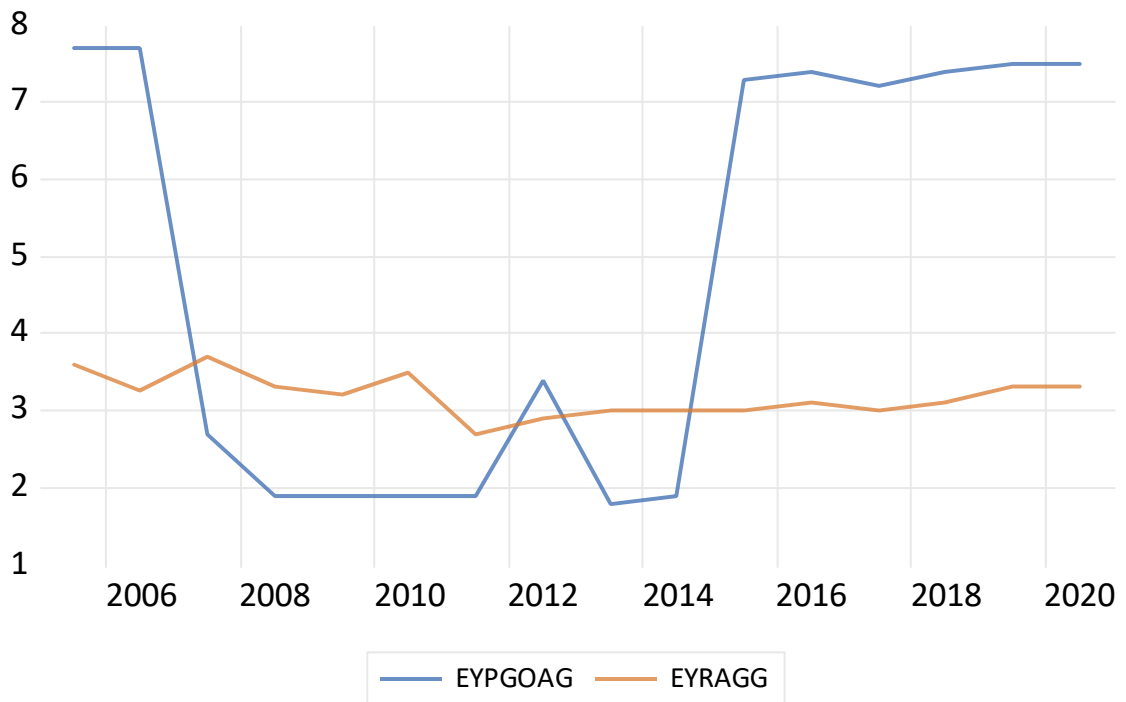
مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)



المصدر: الباحث ببرنامج الـ eviews

تعليق الدارس: الخط شديد التعرج هو معدل النمو الزراعي السوداني، والآخر هو الإنفاق الحكومي على الزراعة، ويتضح عدم وجود علاقة خطية، وإن كان يمكن أن نلاحظ وجود علاقة ضعيفة بين الخطين بداية العام 2006 إلى بداية العام 2008 م.

ثانياً مصر: رسم بياني (2) عن علاقة الإنفاق الحكومي الزراعي والنمو الزراعي المصري .

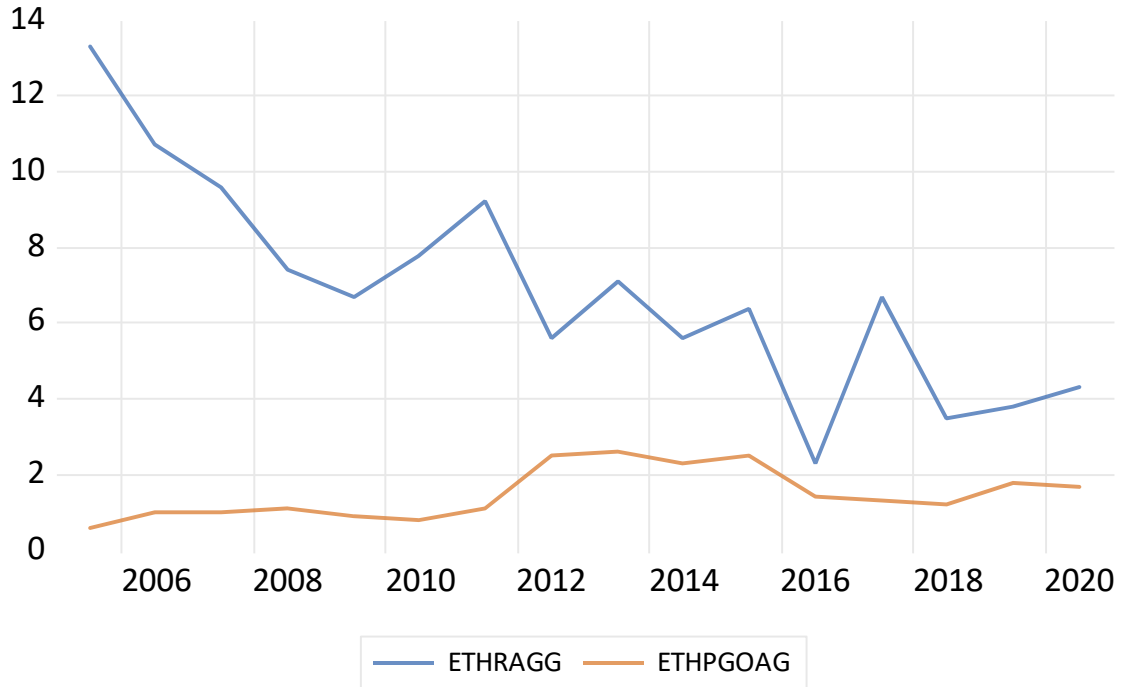


المصدر: الباحث ببرنامج الـ eviews

تعليق الدارس: الخط الذي كحرف (اليو) بالإنجليزية هو الإنفاق الحكومي المصري على الزراعة، بينما معدل النمو الزراعي مستقر نسبياً، الأمر الذي يكشف عدم وجود علاقة خطية مباشرة بينهما، مما يعني ضعف أثر الإنفاق الحكومي المصري على الزراعة خلال فترة الدراسة.

مؤشر التوجه الحكومي الزراعي
في السودان ومصر وإثيوبيا (2005م-2021م)

ثالثاً: إثيوبيا: رسم بياني (3) عن علاقة الإنفاق الحكومي الزراعي و النمو الزراعي الأثيوبي.



المصدر: الباحث ببرنامج الـ eviews

تعليق الدارس: الخط المتعرج أعلى الرسم البياني هو للنمو الزراعي الأثيوبي والرسم البياني يوضح وجود علاقة الضعيفة مع الإنفاق الحكومي الزراعي الذي يمثله الخط أسفل الرسم البياني أعلاه، إذ عند تناقص معدل النمو الزراعي الأثيوبي كان هناك انخفاض في الإنفاق الحكومي وحصلت زيادة في الإنفاق الحكومي الأثيوبي على الزراعة بداية من العام 2012م بسبب إنشاء سد النهضة حتى بداية 2016م (مدة ضخ تمويل السد) حيث عاد إلى التراجع بعدها.

وعليه فالخلاصة أن استبعاد الإنفاق الحكومي الزراعي من النموذج القياسي الآتي يصبح مفهوماً، إذ تم استبعاده لأسباب قياسية بحتة إلا وهي وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بسببه.

النتائج

1. إن أثر متغير الإنفاق الحكومي على الزراعة ضعيف كاتجاه عام بالدول الثلاث.
- 2- يلاحظ أن القطاع العام المصري يشكل نسبة مقدرة من الناتج المحلي الإجمالي، مع ضعف مساهمة القطاع العام بالرغم من ضخامته في القطاع الزراعي، وبتتبع التفاصيل بتقارير البنك المركزي المصري اتضح أن مساهمة القطاع العام المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي تأتي من قطاع استخراج النفط والغاز، مما لا يثبت فعالية القطاع العام كفلسفة لأن قطاع النفط والغاز قطاع نقدي بطبيعته.
- 3- تركيز التمويل المصرفي للحكومة السودانية في شكل أوراق مالية (المُسماة شهادات شهامة) يعنى اتجاه القطاع الخاص أيضاً للاستثمار في الأوراق المالية مما يعني تدنى الاستثمار المباشر في الزراعة وغيرها وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي سائل يعانى موجات التضخم الركودي: لتقتصر مشاركة القطاع العام كمبتدئ لمشاريع الأمن الغذائي الاستراتيجية في شكل شركات مساهمة عامة بشرط التقليل المستمر لأسهم الحكومة ببيعها للقطاع الخاص تجنباً لأثر المضاحمة.
- 5- ضعف تركيز التمويل المصرفي للقطاع الخاص في إثيوبيا – المتحولة من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق - ثم السودان الذي يتركز تمويله للحكومة لسد عجز الموازنة العامة - من أسباب عدم تطور القطاع الخاص في القطاع الزراعي بكلا البلدين.
- 6- إن التركيز على معالجة عجز الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات محاسبياً في المدى القصير يعد فهماً قاصراً تترتب عليه آثار سلبية في المدى المتوسط والطويل على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد في حال إهمال أثر السياسات المتخذة للمعالجة على التوازن الاقتصادي الكلي في كالأفراط في إصدار الأوراق المالية والتوسع النقدي، مثلاً لوجود علاقة عكسية بين التوسع في الاستدانة الداخلية مع الاستثمار المباشر في القطاع الزراعي.
- 7- لابد من وضع سياسات واضحة من قبل البنوك المركزية ووزارة المالية بالدول الثلاث لتحفيز وتشجيع المصارف والشركات والأفراد لتمويل القطاعات المنتجة (قطاع الزراعة والصناعة المُقادة بالصادر).

المراجع والمصادر

- 1- أحمد ، عبدالله ، (2021)، دور الدولة وواقع الأعمال الاستثمارية وتحديات التنمية في السودان، دراسة مقدمة بدعم من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd).
- 2- اسارى، جوفاس، وآخرون ، (2020م) ، السودان والاقتصاد العالمي: فرص نحو التكامل والنمو الشامل، برنامج التفاعل المرن ومجلس هشاشة الدول التابعان للمركز الدولي للنمو.
- 3- البطريق ، يونس ،(1985م)، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت.
- 4- بركات، عبدالكريم ، (1993م)، الاقتصاد المالي، الطبعة الثالثة، الناشر: جامعة دمشق.
- 5- حسين ، مجيد على، سعيد ، عفاف عبدالجبار ، (2004)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلى ، الطبعة الاولى، عمان ، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع .
- 6- خليل، سامى ، (1994)، نظرية الاقتصاد الكلى المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت.
- 7- خشبة ، نجوى ؛ د. عبد البر، عبدالحميد صديق ، (2003م)، المالية العامة ، القاهرة.
- 8- دويدار ، محمد ، (1991م) ، دراسات في الاقتصاد المالي ، مصر.
- 9- شريحة ، مصطفى رشدي،(1996م)، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة ، جمهورية مصر ، الازارطة : دار المعرفة الجامعية.
- 10- عواضة، حسن ، (1993) ، المالية العامة (دراسة مقارنة)، بيروت، دار النهضة العربية.
- 11- عوض الله، زينب حسين،(2003م)، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الفتح للطباعة.
- 12- كينز ، جون ماينارد ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، (2014م)، ترجمة د. سعيد ، جمال ، دمشق : دار الفرقد .
- 13- د. محمد عجمى، عبداللطيف ، (2022م)، الزراعة السبيل لتحقيق نمو واسع القاعدة ومستدام للاقتصاد السوداني، الخرطوم.

الأوراق العلمية والتقارير :

- 1- الرسول، وآخرون، (2017م)، أثر الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، ورقة علمية مقدمة من مجموعة من الدكاترة بجامعة الإسكندرية، كلية الزراعة قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية.
- 2- خان ، كيزر، وآخرون ، (2014)، آثار اللامركزية في التعليم والصحة والإنتاج الزراعي والتوزيع دراسة حالة اثيوبيا، ورقة مقدمة برعاية مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، <https://eprints.lse.ac.uk/>.
- 3- محمد ، عبدو ، (2014)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اثيوبيا، ورقة علمية منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، www.iiste.org.

رابعاً: التقارير:

- 1-التقارير السنوية للبنوك المركزية السودان ومصر والأثيوبي 2005- 2020.
- 4-البرنامج العالمي للإحصاء الزراعي الأمم المتحدة 2020م.